سامي سويدان*

ملاحظات على كتاب «ابن المقفّع...» لأحمد علبي**

لعلّ السؤال الأساسيّ الذي يتبادر إلى ذهن القارئ الاختصاصيّ إزاء أيّ عمل جديد يَصدر، خصوصًا إذا كان يتناول موضوعًا تَقَدَّم طَرْقُه، هو ذاك المتعلّق بوجه الجدّة الذي يأتي به. قد يتمثّل هذا الوجهُ بمعلومات طريفة تتجاوز الشائعَ، أو بطرح مبتدعٍ لقضيةٍ خاصةٍ في ميدان البحث. في هذه الحالة أو تلك يَحْضر في العمل المقصود ما يبرِّر وجودَه ويحرِّض على الخوض فيه؛ وبذلك تَعرف القراءةُ جدواها، بقدْرِ ما تتحقَّق جدوى الكتابة.

يَحضر هذا السؤالُ مع صدور كتاب د. أحمد عُلَبي **ابن المقفَّع، الكاتب والمترجم والمُصْلح** دون أن يجد إجابةً صريحةً عنه. فالاستهلال الذي يفتتحه يتقدّم «أمنيةً» أراد الكاتبُ بها الخروجَ عن المقدِّمات التقليدية، فمضى إلى ذِكْر حلم يراوده «منذ زمن بعيد» بإصدار «طبعة مضبوطة» أو «مخدومة» لكتاب **كليلة ودمنة**، مستغرقًا في التفاصيل والشروط. لا أعرف مدى أهمية التوقّف المطوّل عند هذا الأمر، ناهيك بتصدير الكتاب به. إلاّ أنّ ما لَفَتَ انتباهي هو تبرير

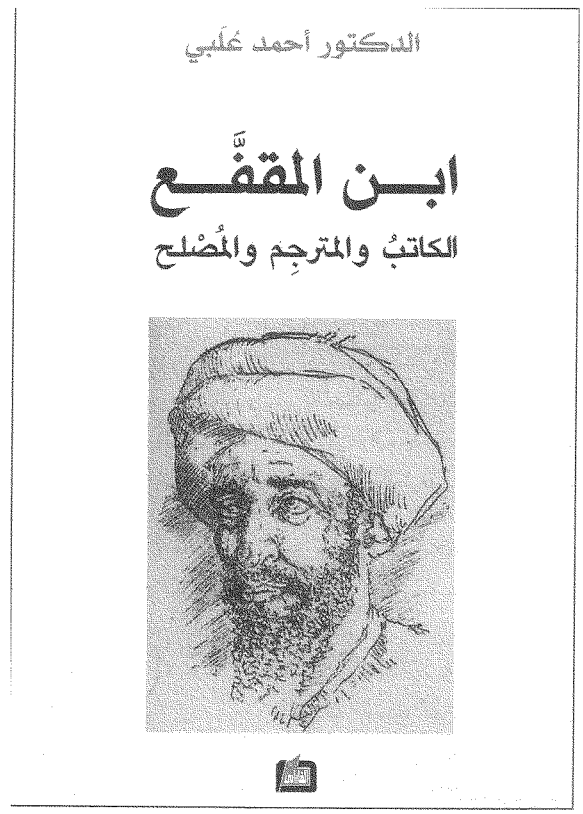

الباحث إصدارَ كتابه بما لاحظه «من افتقار المكتبة العربية إلى دراسات عن ابن المقفَّع،» وهو قول مستغرب إزاء ما يُثْبته الباحثُ نفسُه من مراجع عدّة تناولت الكاتبَ المذكورَ. ومنها مؤلَّف قديمٌ ينوِّه به لمحمد غفراني الخراساني، إلى جانب أطروحة دكتوراه بالفرنسية لمحمد فريد بن غازي، ومؤلَّف قديم لأحمد علبي نفسه صدر عام ١٩٦٨.

بيد أنّ القضية المطروحة تتعدّى مسألةَ إفتقار المكتبة العربية إلى دراسة عن ابن المقفّع أو حيازتِها لها، وتتعدّى الجانبَ التكوينيَّ للكتاب، لتختصّ بالدراسة الوافدة فيه بحدّ ذاتها، والنظر إلى منهج بحثها بغيةَ معرفةِ أيِّ إنجازٍ يحقِّق وأيِّ نفعٍ يَحْمل.

◆ ◆ ◆

لا يسع الناظرَ في هذا الكتاب إلاّ الاعترافُ ببالغ الجدية والرصانة اللتيْن تَسِمانه، وبعظيم الجهد والمشقّة المتكلَّفيْن فيه. إنّه بحثٌ جامعيّ يقوم على اتّساق فصوله وتدرُّجِها: من العصر والسيرة وما اتّصل بهما من إشكالات يَعْمل علبي على توضيحها وبلورةِ بعضِ الاستنتاجات بشأنها، إلى أعمال ابن المقفّع وتمييزِ المؤلَّفِ بينها عن المترجَم، والتناولِ التفصيليِّ لنموذجٍ خاصٍّ من كلّ منهما. والباحث في ذلك كلّه حريص على الموضوعية في العرض والتدقيق في المسائل الخلافية (كما هو الحال بالنسبة إلى «الشعوبية والزندقة وصِلَةِ عبد اللّه بن المقفّع بهما»)، متتبّعٌ للمعلومات في مظانّها، متشدِّدٌ في الإحالات على المراجع المختلفة بشأنها، ينوِّع في بحثه بين الدراسة المجملة التي تتناول كتابًا واتّجاهًا والدراسةِ التفصيلية التي تتناول نصًا أو مقطعًا من نصّ، محاولاً في الحالتيْن الإلمامَ بجوانب متعدِّدة من موضوعه، أكان ذلك على المستوى السياسيّ والفكرويّ أم على المستوى التعبيريّ والأسلوبيّ. ضمن هذا المنظور يشكّل هذا الكتابُ مرجعًا في ميدانه لا غنى عنه، وهو مرجع ميسَّر لما يتميّز به من وضوح التقسيم وترابُط التفريع، ومن بساطة التراكيب وطلاوة الأسلوب، مما قلّ مِثْلُه في الشائع من الأبحاث المنشورة هذه الأيام. وإذا كان لبعض الملاحظات أن تُذْكر بشأنه فإنّها لا تَخْرج عن إطار الاحتفاء بصدوره، بقدْرِ ما تنمّ عن رغبة في المشاركة في مسعاه، أخذًا بمقولة عبد اللّه العلايلي: «مَنْ يَنْقد عليك هو كَمَنْ يؤلِّف معك.»

◆ ◆ ◆

يخرج المتفحِّصُ لهذا الكتاب بانطباعٍ أوليّ أنّه عمل تقليديّ يسير على النهج المدرسيّ القديم في الدراسة الأدبية. فهو يستعرض

---

* ـ باحث أكاديميّ لبنانيّ. وقد أُلقيْت مؤخَّرًا صيغة مطوّلة من هذا البحث في المجلس الثقافيّ للبنان الجنوبيّ.

** ـ صدر في بيروت عن دار الفارابي، ٢٠٠٢.

«أحوال العصر» وحياةَ الكاتب، قبل أن ينتقل إلى دراسة أعماله وتناولِ نماذج منها. في هذا الإطار لا يبدو انتظامُ الفصول متناسبًا ومقتضياتِ النهج المعتمَد، إذ ينفصل الخوضُ في الشعوبية والزندقة (الفصل الرابع) عن تأمّل أحوال العصر والسيرة الشخصية، وينقطع التطرُّق إلى الكتابة الديوانية (الفصل الثالث) عن النظر في أعمال الكاتب. ولعلّ في إحلال الفصلَيْن الثالث والرابع أحدهما مكانَ الآخر ما يخفِّف من الاضطراب في بناء البحث ويَسْمح بتلاحمٍ أفضلَ بين وحداته.

كما تُظْهر فصولُ الكتاب اهتمامًا محدودًا بالدراسة الأدبية وتغليبًا واضحًا لمتابعةِ ما **يحيط** بها. فالفصول الأربعة الأولى تُعْنى بظواهر سياسية واجتماعية ودينية وأدبية، دون التعرّض لأعمال ابن المقفّع التي تُكرَّس الفصولُ الثلاثةُ اللاحقةُ لدرسها. وإذ تَستحوذ الفصولُ الأولى المذكورة على ثلثَيْ متن الكتاب مقابل الثلث الباقي الذي تَشْغله الفصولُ الأخيرة، فإنّ هذا التكوين يَنْضح بخللٍ بنائيٍّ بقدْر ما لا يتّفق والاتِّجاهَ العامّ الذي يُبْرزه تقديمُ الكتاب، والذي يركّز على الموقع الأدبيّ واللغويّ المتميّز للكاتب.

◆ ◆ ◆

يَخْلص الناظرُ في الفصول الأربعة الأولى إلى جملة من الملاحظات لعلّ أبرزها:

١ ـ سذاجةُ تعليل الأحداث، حتى ليَصبحَ هذا التعليلُ مماثلاً للنظرة الرجعية أو المحافظة، أو متبنِّيًا لموقفٍ مسبّق، أو ممالئًا لوجهةِ نظر فئوية. فالقول بـ «أنّ انتقال الخلافة من الأمويين إلى العباسيين غَلَبَ عليه الصراعُ الشخصيُّ أو العائليُّ على الحُكم،» (ص ١٤) أو أنّ «الحُكْم الجديد توطَّدَ بانقلاب عسكريّ دمويّ أَوْغَلَ في الدماء بلا مسوِّغ غير التشفّي والتنكيل والمراوغةِ وإرهاب الناس...» (ص ١٢) يُغْفل المعطياتِ الاجتماعيةَ ـ التاريخيةَ التي تتيح فهمًا للتحوُّلات في السلطة وتغييرِ الفئات الحاكمة، ويَطْمس الدورَ السياسيَّ والاقتصاديَّ للعنف الذي كان يمارَسُ من قِبل أكثر من طرف.

٢ ـ الشططُ في المتابعة والاستنتاج في ما يتعلّق بسيرة ابن المقفّع. إذ يحظى مقتلُه بمعظم الفصل الخاصّ بهذه السيرة حيث يُخلص (ص ٣٤) إلى «أنّ الموقفَ الإصلاحيَّ الذي اضطلع به ابنُ المقفّع في حياته هو سببُ مصرعه: وها هي مؤلَّفاته، ومن ضمنها **رسالةُ الصحابة**، تَشْهد أنّه لم يهادن...» غير أنّ أيًا من المراجع المعتمَدة هنا لا يشير إلى وجود علاقة بين قَتْل ابن المقفّع وموقفِه الإصلاحيّ، بل يؤكّد معظمُها صلةً وثيقةً بين قتله ونصرِّ الأمان الذي كتبه لضمان سلامة عبد اللّه بن علي مِنْ غَدْرِ ابن أخيه الخليفة المنصور. كما أنّ الرجوع إلى **رسالة الصحابة** لا يَسْمح بالحديث عن كاتبٍ «لا يهادن،» وإنّما يُؤكّد ولاءً لا لبْسَ فيه للخليفة الحاكم وخدمةً لا مراءَ فيها للنظام القائم ولأولي السلطة والنفوذ فيه.

٣ ـ الخلطُ بين المستوى الشخصيّ والمستوى السياسيّ في معرض حسم الحُكْم على شعوبية ابن المقفّع. فتبيانُ رفعة أخلاق هذا الكاتب، وإبرازُ ما ذكره رواةُ أخباره من فضله ونبله وكرمه، لا يُفضيان بالضرورة كما يدّعي الباحثُ إلى نفي تعصُّبه للفرس على العرب. واللافت أنّ علبي تدارَكَ موقفًا مماثلاً في معالجته مسألةَ الزندقة عند الكاتب، فرَفَضَ الخلطَ بين المستوى الشخصيّ (الصداقة بين الإمام أبي حنيفة والخليع حمّاد عجرد) والمستوى الدينيّ والأخلاقيّ (فقهِ الإمام ونسكه).

٤ ـ الاتّكاءُ غيرُ المتوازن أو غيرُ المحصَّص على بعض المراجع، كما هو الحال بخصوص كتاب **أمراء البيان** لمحمد كرد علي. فالباحث يورد بكثير من الاستغراب والتشكيك ما يُروى في هذا الكتاب عن انتحار ابن المقفّع ليرفضه بشكل قاطع (ص ٢٥، الهامش ٣)، ولكنّه يُثْبت في المقابل روايةً أخرى من الكتاب نفسه ترجِّح سموَّ العرب العقليّ على بقية الأمم رغم أنّ هذه الرواية الثانية لا تقلّ عن الأولى ضعفًا وتهافتًا؛ فيؤيِّد مقولاتِها مؤكِّدًا موضوعيّتها وعلميّتَها (ص ٦٩ ـ ٧١).

◆ ◆ ◆

يحار الناظرُ في الفصول الثلاثة التي يخصّ بها الباحثُ أعمالَ ابن المقفّع (الفصل الخامس والسادس والسابع) في تحديد المقصود منها وتقدير أهميتها.

يكاد الأولُ منها يقتصر على تمييز المؤلَّفات الخالصة عن تلك المقتبسة والمترجمة للكاتب، ليَخْلص (ص ١٠٥) إلى اعتبار **رسالة الصحابة** «الأثرَ الكتابيَّ الوحيدَ الذي لا نشكّ في أنّه خالصُ النسبة إلى ابن المقفّع، لا يخالطه اقتباسٌ أو ترجمة.» وإذ يرى أنّ **الأدب الصغير** و**الأدب الكبير** «هما، عند التمحيص، من نوع الاقتباس عن الآداب القديمة...» فإنّه يضع **كليلة ودمنة** في رأس مترجَمات ابن المقفّع العديدة التي ضاع معظمُها. ومن ثمّ يضْحي مفهومًا ومبرَّرًا أن يوجِّه الباحثُ عنايته إلى المؤلَّف الأول **رسالة الصحابة** والأخير **كليلة ودمنة**، فيخصّ كلاً منهما تباعًا بفصلٍ مستقلّ. ولمّا كانت أهميةُ ابن المقفّع قائمةً لا في عصره أو سيرته بل في إنجازاته الكتابية، ولاسيّما أعمالُه الخالصةُ التأليف التي جَعلت الباحثَ يعتبره «الرائدَ المرموقَ في تاريخ النثر العربيّ،» (ص ٥) فإنّ القارئ يتوقّع أن تحظى **رسالة الصحابة** باهتمام يليق بها كأثر وحيد باقٍ من هذه الأعمال. ولما كان الباحثُ يقدِّم هذه الرسالة باعتبارها أدبًا سياسيًا وفكرًا اجتماعيًا «وهما نوع مبتكر جريء لا نعثر على نظيره إلاّ في عصرٍ تالٍ لعصر ابن المقفّع» (ص ١١٨) ويتبدّى فيها جوهرُ هذا الكاتب كأديب إصلاحيّ. فإنّ القارئ يَطْمح إلى أن تُفضي هذه الأحكامُ إلى دراسة للعمل المذكور تُوضح خصائصَه وأوجهَ الابتكار والريادة فيه. لكنّ توقُّعات القارئ وطموحاته لا تلبث أن تتبدّد. فمعظم الفصل مكرَّس لعرضٍ ملخّصٍ عن **الرسالة** (ص ١١٨ ـ ١٢٤) ويَقْرب ما يَشْغله تعليقُ الباحث عليها الصفحةَ الواحدةَ.

لا يجد القارئ مبرِّرًا لاعتماد الباحث التلخيصَ بدل إثبات النصّ نفسه، علمًا أنّ هذا النصّ ليس بالمفرط الطول، وأنّ الباحث خصّصَ فصلاً بأكمله (الثامن) لمختارات من نتاج ابن المقفّع. لقد كان لذلك الإثبات أن يَحُول دون الخلل الذي لا يأْمَنُ التلخيصُ الوقوعَ فيه، كما يتبدّى الأمرُ على سبيل المثال في المقطع الأخير من الرسالة الخاصّ بفساد الناس ودورِ الخاصة من أهل الدين والعقل بتأديبهم وتقويمهم: فالنصّ يقدِّم هذه المسألة بشكل مترابط تُرتهن فيه الأمورُ بوضع الإمام الحاكم والمقرِّر فيها، ولكنّ هذا الترابط هو ما يَغيب في التلخيص إذ يتقدّم إصلاحُ الخواصّ للعوامّ مستقلاً قائمًا بذاته، وتَقتصر حاجتُهم من الإمام على الدعم والمؤازرة. إلاّ أنّ أمرًا آخر لا يقلّ خطورةً عن هذا الخلل كان لإثبات النصّ أن يتلافاه، وهو تغييبُ التعبير الفعليّ الذي نَهَضَتْ فيه رسالةُ ابن المقفّع. فنصّ الرسالة وحده هو الذي يتيح تكوينَ فكرة عن نظام القول فيها، وعن كيفيةِ مثولِ منطقِ الفكر في تركيب الجمل. إنّ الدور الحاكم أو المقرِّر للفكرة هو الذي يفسِّر بساطةَ الجملة واختصارَها، أو تركيبها أو تعقيدَها وامتدادَها. ولمّا كان النصّ في وضعه الإجماليّ يَسْعى إلى الإقناع ببعض الأمور المحدَّدة، فإنّ الجملِ المركّبة والطويلة التي تستجيب للعرض والتوضيح تَغْلب على تلك البسيطة والمختصرة التي تتفق مع المسلَّمات. مثالُ ذلك تجاورُ النمطيْن في قوله: «وقلّما ضَعُفَ الرجاءُ إلاّ ذهب الرخاءُ. وطلبُ المؤيَّس عجز، وطلب الطامع حزْم./ ولم ندرك الناسَ نحن ولا آباؤنا إلاّ وهم يرون فيها [أي الأمة] خلالاً تَقْطع الرأيَ وتُمْسك الأفواه: من حالٍ والٍ لم يُهمّه الإصلاحُ، أو أهمّه ذلك ولم يثقْ فيه بفضلِ رأي، أو كان ذا رأي وليس مع رأيه صَوْلٌ بصرامة أو حزم، أو كان ذلك استئثارًا منه على الناس بنشبٍ أو قلّة تقدّم لما يجمِّع أو يقسِّم: أو حالِ أعوانٍ يُبْتلى بهم الولاةُ ليسوا على الخير بأعوان، وليس له إلى اقتلاعهم سبيلٌ، لمكانهم من الأمر، ومخافةَ الدّوَل والفسادِ إنْ هو هاجهم أو انتقَصَ ما في أيديهم...»

* * *

تختلف مقاربة الباحث لكتاب **كليلة ودمنة** عن تلك التي قام بها لـ **رسالة الصحابة**. فهو يقدِّم بصدد **كليلة ودمنة** دراسةً مفصّلة يُمْكن أن نَلْحظ انبناءها على ثلاثة وجوه رئيسة: تقديميّ تحقيقيّ، وتعليقيّ عامّ، ودراسيّ نصيّ.

ـ في الوجه الأول استعراضٌ لوضعية الكتاب وأبوابه. وهو نوع من الاستعادة لما انتهى إليه محقّقون سابقون، ولا يضيف إلى ما انتهَوْا إليه شيئًا يُذْكر: فالكتاب في الأساس هنديُّ الأصل، نُقل إلى الفارسية، ومن الفارسية نقله ابنُ المقفّع إلى العربية إلخ...

ـ الوجه الثاني هو نوع من التعليق الذي يَعْقب ذلك التقديمَ، ويتناول الكتابَ في مجمله بعدد من الملاحظات يتطرّق علبي من خلالها إلى غايته وقيمه الأخلاقية وأسلوبه (ص ١٤٣ ـ ١٥١). غير أنّ المتفحّص للملاحظات الثلاث الأولى يجد أنّها تكرِّر الشائعَ والمتداوَل، بل تستعيد حرفيًا ما يَرِدُ مُعْلنًا صريحًا في نصّ الكتاب عنها، الأمرُ الذي يجعلها من النوافل.

ـ الوجه الثالث هو نوع من الدراسة النصية يَعْتمد نصًا من كتاب **كليلة ودمنة** فيُثْبته (في ما يعادل صفحة واحدة) ويُلْحقه بتعليق عليه (في ما يعادل أربع صفحات). وهو في قسميْه المذكوريْن يستدعي ملاحظتيْن. **الأولى** خاصةٌ بالنصّ المنتخَب. فهذا في الحقيقة جزء من نصّ متكامل يشكّل نوعًا من التوطئة فيه لما يأتي إثرها تمثيلاً حكائيًا للقضية المستثارة فيها. وعلى هذا النصّ المتكامل، بمقدمته وحكايته التمثيلية، يقوم كلٌّ من الأبواب المختلفة التي تكوِّن كتابَ **كليلة ودمنة**. ولا تَمْثل أهميةُ هذا الكتاب، وبخاصةٍ قيمتُه الأدبية، في المقدِّمات المذكورة وما فيها من طروحات معرفية، بقدرِ ما هي ماثلة في الحكايا الأمثال. ومن المؤسف أن يُهمل الباحث هذه الحكايا الأمثال ويَقْصرَ اهتمامَه على مقدّمتها وحدها. الملاحظة **الثانية** هي أنّ تعليق الباحث على النصّ المختار يقوم على عدّة جوانب: الأول عبارة عن استكمال النصّ بتلخيص الحكاية ـ المثل، وهو عمل لا علاقة له بالتعليق، وكان أحرى بالباحث أن يُثْبت النصّ كاملاً، إذ كان لذلك أن يقدِّم صورةً حقيقيةً عن الكتاب وأن يَحُول دون الوقوع في بعض هنات التلخيص. الجانب الثاني هو استعادة للنصّ المنتخب (المقدّمة) كنوع من التأكيد لما يَسْتنتجه الباحث بعد تلخيصه الحكاية المثل، معتبرًا أنّ الفكرة ـ المحور التي يَنْعقد حولها هذا النصُّ هي «تبصُّرُ الملك عند اختيار الأعوان» غيرَ آبهٍ بتعارض الفكرة مع التلخيص ولا عابئٍ باختلاف التلخيص عن التعليق.

* * *

إنّ ما تقدَّمَ من ملاحظات لا يتعدّى وجهةَ نظر خاصةٍ لا تدّعي امتلاك الحقيقة، في بحث يحرِّض على النقد الحواريّ الذي قد يكون في الرهان عليه ما يفضي إلى تحسين الأداء البحثيّ.

بيروت